تقييم آليات دعم المقاولاتية المحلية مع الإشارة إلى الآليات الممولة في ولاية تبسة

أ. مريم زغلامي
جامعة تبسة

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول آليات تمويل المقاولات المحلية في الجزائر، فقد عرف هذا القطاع اهتماما بالغا كمدخل لتنويع الدخل الوطني وتبني الفكر المقاولاتي، من خلال العمل على تطوير وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر استحداث قنوات تمويلية مرافقة للعمل الاستثماري ومحفزة له، وفي ظل نشاط هاته الهيئات الحكومية خلال مدة اتسمت بالوفرة المالية في الجزائر، أصبح من الضروري خضوعها للتقييم والوقوف على دورها في تفعيل التنمية المحلية وقدرتها على منح قروض وتحصيلها، وتوصلت الدراسة الى أن نتائج حصيلة نشاط مؤسسات دعم الفكر المقاولاتي في الجزائر لا يرقى الى حجم التمويل الممنوح ولا الى الأهداف المسطرة التي وضعت لأجلها، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ضرورة مراجعة معايير منح التمويل وفق اطار محدد يستهدف القطاعات ذات الأولوية في توليد الدخل، ناهيك عن ضرورة تأطير التمويل الممنوح حسب مقومات واحتياجات كل منطقة وخصوصياتها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، آليات دعم المقاولاتية في الجزائر، آليات تمويل النشاط المقاولاتي في ولاية تبسة.

Abstract

The economic changes in the recent period have forced the Algerian economy to pay attention to the diversification of national income and to adopt entrepreneurial thinking as an input to achieve this goal through the development and establishment of small and medium enterprises through the development of financing channels that accompany and stimulate investment. Characterized by financial affluence in Algeria, it became necessary to be subject to evaluation and stand on its role in activating local development and its ability to grant loans and collect them.

Keywords: Construction, Mechanisms of Business Support in Algeria, Mechanisms for Financing Entrepreneurship in the State of Tebessa.

مقدمة:

يعتبر تطور النشاط المقاولاتي مؤشرا هاما لقياس مدى قدرة الاقتصاد على تنويع مصادر الدخل المحقق، فضلا عن تحديد مستوى الإبداع والتطوير المتوفرين فيمن تتوفر لديهم القدرة والرغبة في تأسيس عمل خاص يدر المنفعة عليهم وعلى الاقتصاد ككل، من خلال خفض معدلات البطالة والمساهمة في توليد الثروة خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآجال الطويلة يعول عليها في قيادة قاطرة التنمية في كل القطاعات الاقتصادية، إلا أن نجاح المقاولاتية يعتمد على توفر مجموعة أساسية من العوامل المحفزة لانتشارها كثقافة حتى تصبح تدريجيا نمط حياه وأسلوب معيشي يرمي من خلاله الفرد إلى إثبات وتطوير ذاته وتحسين مستوى معيشته، والخروج من دائرة الفقر والتهميش وبالتالي العمل على خلق القيمة المضافة.

وعملت الجزائر في إطار تشجيع نشر هذا الفكر على توفير التمويل الذي عادة ما يكون العائق الأكبر أمام نجاح العمل المقاولاتي، في ظل توفر عنصر العمل من طرف أصحاب القدرة والرغبة في إنشاءه، عبر عدة هيئات تمويلية تمس كافة شرائح المجتمع الجزائري وبدرجة أكبر الفئة الشبانية التي تحمل دافعية أكبر للاستثمار، وفي ظل نشاط هاته المؤسسات

خلال مدة تميزت بالوفرة المالية في الجزائر وجب الوقوف على واقع نشاطها ومدى دعمها للتنمية المحلية، من حيث عدد المشاريع الممولة ونوعيتها ونسب التحصيل من القروض المقدمة والتي تعطي صورة عن ديمومة نشاط هته المؤسسات في الآجل المتوسط والطويل.

1- الإشكالية: مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في: كيف ساهمت مؤسسات دعم المقاولاتية في تطوير المقاولاتية المحلية على مستوى ولاية تبسة؟

2- أهداف الدراسة: تحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه مؤسسات دعم المقاولاتية في ولاية تبسة من خلال عددها وقدرتها على استحداث مناصب عمل دائمة، إضافة إلى قدرة هذه المؤسسات في تحصيل مستحقاتها من العملاء وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على حجم نشاط مؤسسات دعم المقاولاتية في ولاية تبسة.
- تقييم نشاط المؤسسات من خلال عدد المشاريع الممولة، عدد المناصب المستحدثة، ونسبة تحصيل التمويل الممنوح في كل قطاع.

3- أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها من منطلق أنه لتحقيق تنمية محلية حقيقية وجب توفر آليات محلية داعمة ممولة ومرافقة للنشاط الاستثماري وهذا ما تعمل على توفيره مؤسسات دعم المقاولاتية في الجزائر وتحديدا ولاية تبسة أين توفر التمويل اللآزم للعملية الإنتاجية ومرافقة من المتوقع منها أن تقلل من نسبة تعثر المشاريع وتدفع بها نحو تحقيق أهدافها، إلا أنها ووفق النتائج المسجلة أثبتت عدم انسجام الجهد المبذول والأهداف المحققة لعدة أسباب تزيد من أهمية خضوع هذه الآليات للتقييم ومن ثم الوقوف على إنحراف العوائد الفعلية عن تلك المتوقعة.

4- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الاستعراضي من خلال الاستعانة بمختلف الاحصائيات الخاصة بوكالات دعم النشاط المقاولاتي في ولاية تبسة، إضافة إلى استخدام بعض الادوات كالجداول والأشكال البيانية والاعتماد كذلك على المنهج الوصفي التحليلي حسب الحاجة.

5- خطة الدراسة: للإلمام بموضوع البحث تم تقسيمه للمحاور التالية:

المحور الأول: مقاربة نظرية حول المقاولاتية ومحفزات الفكر المقاولاتي.

المحور الثاني: تقديم وعرض نشاط مؤسسات دعم المقاولاتية في ولاية تبسة.

المحور الثالث: تحليل نتائج نشاط مؤسسات دعم المقاولاتية في ولاية تبسة.

المحور الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

قبل التعرف على ماهية المقاولاتية وجب التعرف على المقاول كأهم عنصر فعال في تحقيق أهدافها حيث يعتمد نجاح المشاريع عادة على الخصائص النفسية والرغبة الحقيقة للمقاول من إنجاز هذا المشروع.

1- مفهوم المقاول: تطور مصطلح المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي حيث استعمل لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrestien وكانت تعني " الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة من الأعمال المختلفة وكانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرقات، ضمان تزويد الجيش بالطعام إضافة إلى غيرها من المهام.[1]

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليعني: " الشخص الذي يباشر في عمل ما"، أو هو شخص جد نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال، ولم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية Schumpeter سنة 1935 والمقاول حسبه " هو شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة".[2]

وعرف على أنه: " المقاول هو الشخص الذي تتوفر لديه الرغبة والقدرة على تحويل فكرة إلى ابتكار ناجح"[3].

فالمقاول هو شخص مبدع ومسير لمشروعات صغيرة ومتوسطة، له القدرة على تجسيد أفكاره على أرض الواقع من أجل تحقيق عوائد مالية عند مستوى معين من المخاطرة كما يعرف على أنه الشخص الذي يحسن استغلال الفرص أو حتى خلقها في مجال مهنته، بل ينشئ من مهنته ميزة تنافسية، ولن تتحول أفكاره إلى حقيقة إلا إذا اتسم بروح المبادرة والابتكار على أن يكون إقدامه محسوب بالمخاطر.

2- مفهوم المقاولاتية: وتعرف المقاولاتية على أنها: الآلية التي تقود الناس إلى النظر في امتلاك مؤسسة أو نشاط تجاري خاص كخيار وظيفي عن طريق اقتراح خطط عملية ليصبحوا رجال أعمال قادرين على بداية وتطوير أعمالهم التجارية أو إنشاء مؤسسة.[4]

هناك مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاولة منها: المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها، المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة، وأخيرا المقاربة المرحلية التي حللت ضمن منظور زمني و موقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية، وتعرف حسب المقاربة المرحلية على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك شخص لميول المقاولاتية إلى غاية تبني سلوك مقاولاتي، وتتوسط هذه المرحلة مرحلة اتخاذ قرار الدخول في مجال المقاولاتية، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.[5]

وتعرف المقاولاتية على أنها:" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وأشكال متنوعة، فيمكن أن يمون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها".

كما يعرف beranger وآخرون المقاولاتية المرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة بطريقتين:[6]

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسير ورات تدمج لإنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- على أساس أنها تخصص جماعي أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

3- محفزات الفكر المقاولاتي: هناك عدة عوامل من شأنها دفع الشخص نحو مجال المقاولة وهي كما يلي:[7]

- نموذج مقاول لتقليده: حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين جدد.
- الخبرة: إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي؛ أي من تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة.

- الموارد المالية: يعتبر المورد المالي من أهم محفزات المقاولاتية فتوفر السيولة الكافية لبدأ النشاط المناسب ضروري كما سينعكس إيجابا على النتائج المحققة.
- المحفزات الشخصية: يتفق أصحاب الاتجاه النفسي على أن المقاول يتحلى بمجموعة من الصفات الخاصة به والتي تؤثر عليه بشكل كبير، ولهذا حاول العديد منهم تحديد هذه الخصائص عن طريق إجراء العديد من الأبحاث التي خلصت بتقديم نتائج كثيرة، نذكر من بين أهمها مجموعة الخصائص التالية:[8]
  - الحاجة لتحقيق إنجاز شخصي.
  - القدرة على الابداع والمبادرة.
  - الثقة في النفس.
  - الرغبة في الاستقلالية.
  - الاهتمام باكتشاف تحديات جديدة فعادة ما يكون المقاول ذو فضل كبير، يمتلك البديهة وشجاع بالقدر الكافي للمجازفة والبحث عن كل الفرص الممكنة.
  - القدرة على تحمل الأمور غير الاعتيادية خاصة أنه في مواجهة دائمة مع مشاكل جديدة.
  - الحماس الشديد والإصرار على الوصول إلى الهدف.
  - التحلي بروح المسؤولية.
  - كما أن المقاول يميل في العادة إلى المجازفة وتحمل المخاطر التي غالبا ما تكون محسوبة، حيث يتجنب المقاول المواقف غير الخطرة التي لا تدفعه لرفع التحدي ولكنه بالمقابل يتفادى المواقف عالية الخطورة لأنه يرغب في النجاح بأي ثمن.
  - الكفاءة في الاتصال.

وتجدر الإشارة إلى صعوبة توفر كل هذه الخصائص في شخص واحد، إضافة إلى أن بعض هذه الخصائص تولد مع الشخص في حين أن البعض الآخر منها يمكن تعلمها وتحسينها، ونظرا لأهمية كل منها يستحسن للمقاول أن يمتلك قدرا متوسطا من مجموع مختلف هذه الصفات.

المحور الثاني: تقديم وعرض نشاط مؤسسات دعم المقاولاتية المحلية في ولاية تبسة

تبسة هي ولاية جزائرية، تبعد حوالي 630 كيلومترا من شرق العاصمة. تمتد المدينة على مساحة 184 كيلومتر مربع ويرجع اسم تبسة إلى الأصل البربري الأول الذي أطلق عليها سكانها الأصليون والذي يعتقد حسب الترجمة اللوبية القديمة بأنها تعني اللبؤة أنثى الأسد ولما دخلها الإغريق شبهوها بمدينة تيبس الفرعونية لكثرة خيراتها والمعروفة اليوم بطابة وبعد دخول الرومان سموها بتيفست لسهولة نطقها ومع الفتح الإسلامي تم تعريبها فأصبحت تبسة بفتح التاء وكسر الباء وفتح السين. تتميز بالحرارة الشديدة صيفا والبرودة الشديدة شتاء وتشتهر بزراعة الحبوب والرعي وأيضا تعرف بالصناعات التقليدية المرتبطة أساسا بالماشية ومنتجاتها الصوفية. يحدها شمالا مدينة مدينة سوق أهراس ومن الشرق الجمهورية التونسية وجنوبا وادي سوف ومن الجنوب الغربي خنشلة ومن الشمال الغربي أم البواقي[9].

تتمتع ولاية تبسة بموارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصادها ومصدر عيش لسكانها، من موارد مائية وإمكانيات زراعية وحيوانية، وإمكانات بشرية وسياحية وصناعية، تجعل من مناخها الاستثماري قادرا على خلق

استثمارات محلية مهمة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية المحلية، هناك عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات على مستوى ولاية تبسة، تتمثل أهمها في:

أولا-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية تبسة:

أسست الوكالة سنة 1993 تحت مسمى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار ثم عرفت تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حتى سنة 2000 لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومهمتها تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.

باشرت الوكالة عملها في ولاية تبسة سنة 2011 بمجمل 10 موظفين وسطاء في إطار خدمات الشباك الوحيد للمديريات التالية: -مديرية الضرائب -الصندوق الوطني للعمال الأجراء-الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء -مديرية أملاك الدولة -مديرية الجمارك -السجل التجاري -البلدية-مديرية البناء والتعمير-مديرية البيئة -وكالة التشغيل على مستوى الولاية.

تقدم الوكالة خدمات الشباك الوحيد كأداة مرافقة فعالة للمستثمر لضمان سهولة نشاطه والحد من البيروقراطية وتحقيق أهدافه في الوقت المناسب، بالإضافة إلى 10 موظفين من أصحاب الشهادات بما فيهم مدير الوكالة، لكن الملفت للانتباه أن حجم الموظفين لا يتناسب مع حجم المشاريع في طور المعالجة لا كما ولا كيفا، وفيما يلي بعض إحصائيات الوكالة من سنة 2011 إلى غاية بداية 2017.

الجدول رقم (01): عدد المشاريع المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية تبسة منذ 2011 إلى غاية 2017/02/18

قطاع النشاط	الفلاحة	طاقة ومياه	صناعة	صناعة النسيج	كيمياء وبلاستيك	صناعة غذائية	صناعة الجلود	النقل	السياحة	الصحة	الاتصال	الخدمات	البناء	استثمارات أخرى	المجموع
عدد المشاريع	29	7	17	02	08	48	08	356	03	11	01	13	110	40	653

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تبسة

يوضح الجدول أعلاه عدد المشروعات المستفادة من خدمات الوكالة حيث يمثل أكبر عدد في مجال النقل الذي بلغ 356 وهذا تماشيا مع طبيعة المنطقة الحدودية والتجارية التي يتعامل أصحابها أكثر في مجالات نقل البضائع ما بين الولايات ناهيك على أن الولاية سجلت عدد معتبر جدا من سائقي سيارات الأجرة، ثم يليها قطاع البناء بحجم 110 مشروع يفسره حجم المشاريع السكنية المتزايدة في الولاية، بالمقابل استفاد 17 مشروع في مجال الصناعة وهي نسبة معتبرة جدا لأن نشاط الوكالة يهدف إلى تطوير الصناعة بدرجة أولى كونها الأجدر باستحداث أكبر عدد ممكن من مناصب العمل مقارنة مع قطاع النقل والبناء التي تكون مشاريع فردية تستحدث منصب أو اثنين كأقصى تقدير.

بشكل عام فإن عدد المشاريع المستفادة من خدمات الوكالة التي لها أهمية بالغة وصدى كبير في مجال تطوير المقاولاتية ومرافقة فعالة للمشاريع تعتبر محدودة في ظل سبع سنوات من النشاط في ولاية تتمتع بمحيط استثماري معتبر الأمر الذي تفسره العديد من العوامل التي سيتم ذكرها لاحقا.

ثانيا-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تبسة:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في عام 1996 وهي هيئة عامة ذات طبيعة محددة تتمتع بشخصية قانونية واستقلالية مالية تحت إشراف الوزير المسؤول عن فرص العمل، وتساعد الوكالة المقاولين على إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات، ولدى الشبكة شبكة من 51 فرعا تقع في جميع ولايات البلد، فضلا عن مرفقات تقع في المناطق الكبيرة، وتهدف إلى:[10]

- تشجيع إنشاء وتوسيع نطاق أنشطة السلع والخدمات من جانب المقاولين الشباب.
- دعم جميع أشكال العمل والتدابير الرامية إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة.

باشرت الوكالة نشاطها في ولاية تبسة سنة 1998، وفيما يلي بعض الاحصائيات حول نشاط الوكالة في ولاية تبسة والمرتكز أساسا حول توفير التمويل الآزم للمقاولين والمرافقة المحدودة نوعا ما ذلك أن عدد عمال الوكالة لا يتناسب مع حجم المشاريع تحت الرقابة لكثرتها. كما تسعى لتكوين أكبر عدد من أصحاب المشاريع المستفيدين في ظل محدودية المكونين.

1- عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية تبسة: يوضح الشكل رقم (01) تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2000-2016 كمايلي:

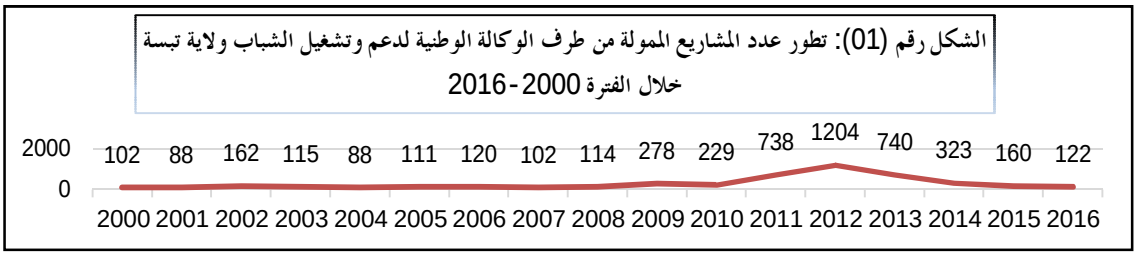

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تبسة

كما هو موضح في الشكل رقم (01)، فإن حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة في تذبذب من سنة إلى أخرى إلا أنه سجل أكبر عدد سنة 2012 ب 1204 مشروع وهو ارتفاع كبير مقارنة مع السنوات السابقة يفسره ارتفاع المداخيل الوطنية بسبب ارتفاع أسعار البترول أين سجل أعلى سعر له في هذه السنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى التوجه المتبع من طرف الحكومة الجزائرية في ظل الظروف الدولية المتغيرة في إطار ما يسمى بالربيع العربي أين اعتمدت مؤسسات دعم المقاولاتية كآلية لتثبيط الغليان الاجتماعي، ثم سجلت الوكالة انخفاضا في عدد المشاريع الممولة منذ سنة 2012 لتنخفض تدريجيا حتى تصبح 122 مشروع سنة 2016 بسبب انهيار أسعار البترول بداية سنة 2014، فضلا عن تقليص الوكالة منح التمويل لبعض الأنشطة مثل النقل بسبب التزايد المفرط والمنح العشوائي لها.

من الملاحظ كذلك أن حجم التمويل الممنوح من طرف الوكالة يتناسب طرديا والتغيرات الاقتصادية في الساحة الدولية كأسعار النفط والاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة كونها مؤسسة حكومية تتبع توجهات السياسة الاقتصادية العامة في البلاد.

2- عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية تبسة: يوضح الشكل رقم (02) عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة حسب مختلف قطاعات النشاط خلال الفترة 2011-2016.

تقييم آليات دعم المقاولاتية المحلية مع الإشارة إلى الآليات الممولة

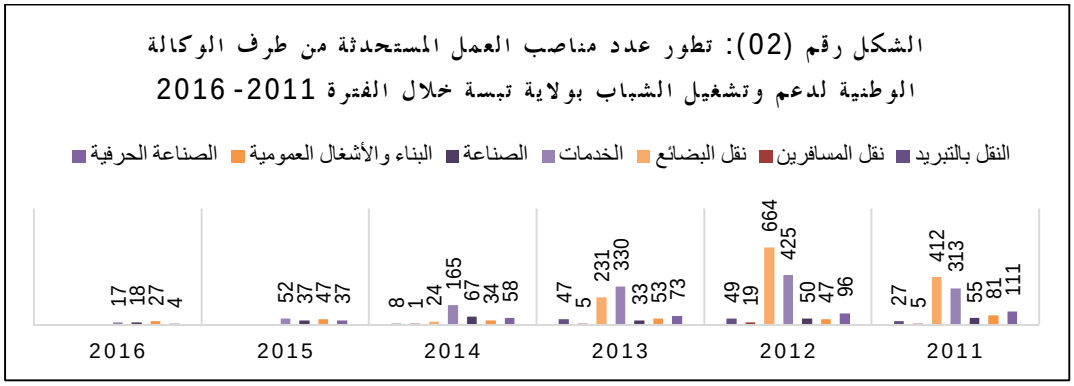

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تبسة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) هيمنة قطاع النقل والخدمات كأكبر قطاعين ممولين حتى سنة 2013 أين تم التخلي عن قطاع النقل تدريجيا حتى وقف تمويله سنتي 2015 و2016، لعدم قدرة هذا القطاع خلق مناصب عمل أكثر فضلا عن تحقيق فائض في هذا المجال، إلا أنه وخلال السنة الأخيرة كانت الحصة الأكبر لقطاع الفلاحة والصيد البحري سواء في عدد المشاريع الممولة أو عدد المناصب المستحدثة فقد سجل أكبر عدد له في هذه السنة.

ثالثا-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تبسة:

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وعرف الصندوق في مساره عدّة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية، أهمها كان سنة 2004 أين تم تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35)و خمسين (50)سنة، لغاية شهر جوان 2010 أين عدل الجهاز حيث سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30)و خمسين (50)سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10)ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05)ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطة.[11]

وفيما يلي ملخص نشاط الوكالة في إطار دعم التنمية المحلية بولاية تبسة عن طريق توفير خدمات أو مساعدات مالية في إطار التمويل الثنائي والثلاثي، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع، كما يوضح الشكل رقم (03) تطور عدد المناصب المستحدثة وعدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية تبسة خلال الفترة 2010-2016.

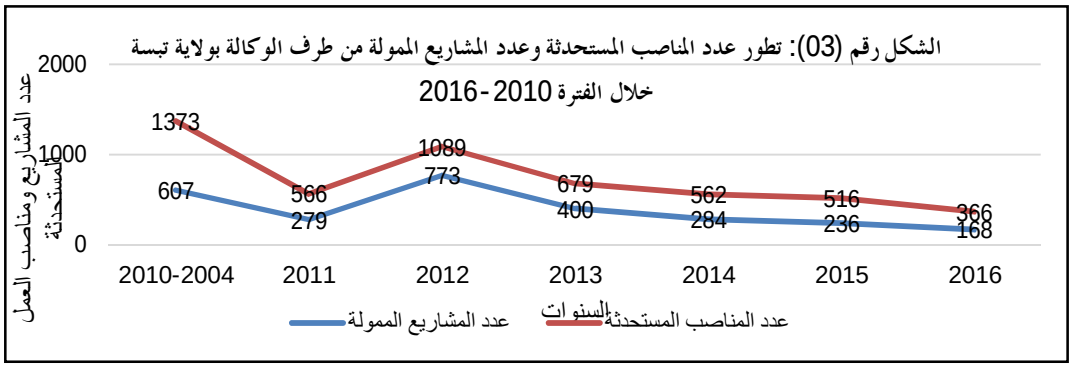

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة تبسة

من الملاحظ من تطور نشاط الصندوق من حيث عدد المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة تأثر هذا الأخير بالتطورات الاقتصادية في البلاد، فضلا عن تقليصه لنشاطه تدريجيا إلى أن بلغت عدد المشاريع الممولة سنة 2016، 168 مشروع عملت على استحداث 366 منصب عمل، بعدما سجلت أكبر عدد لها سنة 2012 ب 773 مشروع يقابلها 1089 منصب عمل مستحدث، حيث كانت هناك تسهيلات في الحصول على التمويل في جميع القطاعات بسبب توفر التمويل.

رابعا-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تبسة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، بناء على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، أما فيما يخص الفوائد والمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر فتتلخص في:[12]

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 %: من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 000 100 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الآليات الداعمة لإنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة في ولاية تبسة في إطار دعم التشغيل والفكر المقاولاتي وتوفير التمويل لمن لا تستهدفهم المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، وفيما يلي عرض لأهم نشاطاتها في الولاية.

1- القروض الممنوحة من طرف الوكالة وفق صيغة التمويل الثنائي: يمثل الجدول رقم (02) حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة وفق صيغة التمويل الثنائي منذ بداية نشاطها في الولاية إلى غاية سنة 2016.

الجدول رقم (02): حصيلة القروض الممنوحة وفق الصيغة الثنائية من طرف الوكالة في ولاية تبسة حسب الجنس وطبيعة النشاط خلال الفترة (2005 –2016)

القطاع	عدد المشاريع الممولة		عدد المناصب المستحدثة	مبلغ التمويل
	رجال	نساء		
الفلاحة	1310	695	4010	111.970.430,68
الصناعات الصغيرة	102	2934	6072	210.331.965,80
البناء والأشغال العمومية	968	0	1936	80.912.626,64
الخدمات	948	986	3868	101.527.869,46
الحرف	151	4751	9804	347.231.076,67

التجارة	0	0	0	0
الصيد	0	0	0	0
المجموع	3479	9366	25690	851.973.969,25

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

يوضح الجدول رقم (02) حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة من خلال حجم التمويل الممنوح وعدد المستفيدين، إضافة إلى عدد المناصب المستحدثة حسب كل قطاع. حيث نلاحظ أن الوكالة ووفق صيغة التمويل الثنائي استهدفت الفئة النسوية أكثر خاصة في قطاع الحرف أين مولت 4751 مشروع نسوي مقارنة مع 151 مشروع لفئة الرجال وذلك لانتشار الحرف بصفة أكبر لدى النساء كمشاريع منزلية ذات تمويل بسيط كالخياطة والحلاقة وصناعة الحلويات. وهو القطاع الذي حاز على أكبر مبلغ تمويل بنسبة 40% من إجمالي مبلغ التمويل الممنوح تليه الصناعات الصغيرة بنسبة 24% بينما حاز قطاع البناء على أقل نسبة من التمويل الممنوح والتي قدرت ب9% وهو قطاع عادة ما يتطلب حجم كبير من التمويل.

2- القروض الممنوحة من طرف الوكالة وفق صيغة التمويل الثلاثي: ويمثل قرضا بقيمة لا تتعدى 1000.000دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، حيث تكون المساهمة الشخصية بنسبة 1%، والقرض بدون فوائد 29%، قرض بنكي70%.ويمثل الجدول رقم (03) حصيلة التمويل الثلاثي الذي تمنحه الوكالة موزع حسب الجنس كما يوضح عدد المناصب المستحدثة وفق هذا التمويل.

الجدول رقم (03): حصيلة القروض الممنوحة وفق صيغة التمويل الثلاثي من طرف الوكالة في ولاية تبسة حسب الجنس وطبيعة النشاط خلال الفترة (2005 –2016)

القطاع	عدد المشاريع الممولة		عدد المناصب المستحدثة	مبلغ التمويل
	رجال	نساء		
الفلاحة	08	0	16	679.934,63
الصناعات الصغيرة	13	41	108	9.947.132,61
البناء والاشغال العمومية	36	0	72	8.366.679,97
الخدمات	739	80	1638	166.221.167,81
الحرف	13	66	158	8.487.364,67
التجارة	13	03	32	4.402.151,86
الصيد	0	0	0	0
المجموع	822	190	2024	198.104.431,55

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم(02) ورقم(03) إلى الشكل رقم (04) التالي:

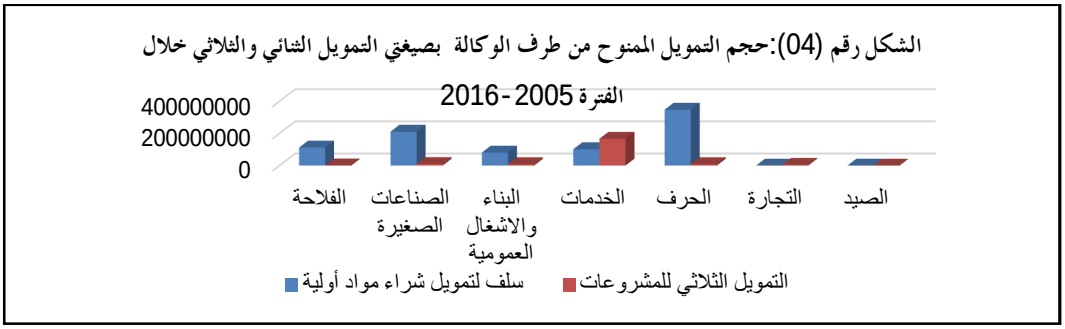

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

من خلال الشكل رقم (04) والذي يوضح حجم التمويل الممنوح من طرف الوكالة بصيغتي التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي الذي يتدخل فيه البنك كطرف ثالث في تمويل المشروعات التي عادت ما تكون مبالغها أكبر من مبالغ التمويل الثنائي. ونلاحظ أن قطاع الحرف استحوذ على العدد الأكبر من التمويل، ثم تليها الحرف والصناعات الصغيرة، وبالتالي استهدفت الوكالة الفئة التي تمتلك مؤهلات إنشاء نشاط اقتصادي ولا تستطيع الحصول على تمويل من البنوك والمؤسسات الرسمية مما يوضح الاتجاه العام المتبع من طرف الوكالة الذي يهدف لتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية. كما نلاحظ اعتماد الوكالة على التمويل الثنائي أكثر من التمويل الثلاثي في تمويل مختلف المشروعات. إلا أن حجم التمويل الموجه لقطاعي الفلاحة والتجارة منخفض جدا على الرغم من الإمكانيات والمزايا التي تتمتع بها الولاية.

3- مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة: يوضح الشكل رقم (05) إجمالي عدد مناصب العمل المستحدثة وعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2005-2016 موزعة حسب القطاعات الممولة.

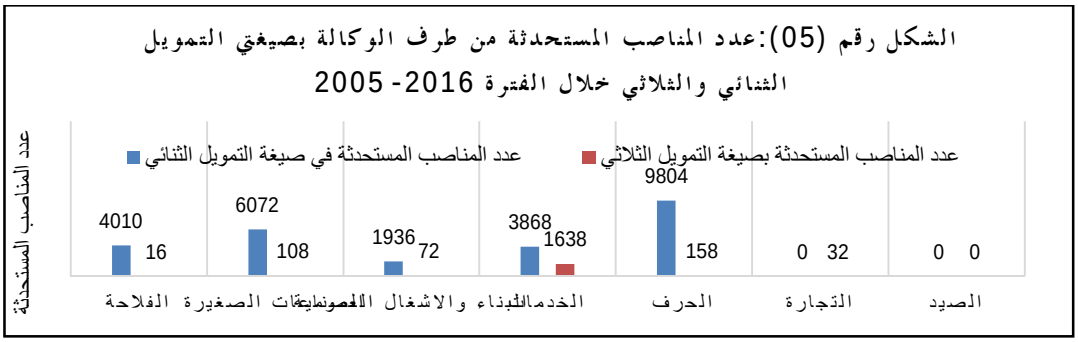

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

يوضح الشكل رقم (05) مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسبة البطالة على مستوى الولاية حيث عملت على استحداث ما يقارب 27714 منصب عمل ب 2024 منصب وفق التمويل الثنائي و25690 منصب في صيغة التمويل الثلاثي، وهو رقم بسيط في ظل إحدى عشر سنة من النشاط، حيث عمل قطاع الحرف على استحداث 9804 منصب عمل باعتبارها مشاريع فردية ذات قدرة محدودة في التوظيف، والصناعات الصغيرة ب 6180 منصب عمل.

المحور الثالث-تقييم نشاط مؤسسات دعم المقاولاتية من خلال نسب التحصيل المحققة في ولاية تبسة

من المؤكد أن الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة عمدت إلى دعم كافة المتغيرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية واولت اهتماما خاصا لقطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل اللازم عبر

أجهزة دعم المقاولاتية المختلفة في ظل غياب بعض النقائص الضرورية لسيرورة العمل المقاولاتي، إلا أنها حققت نتائج لا ترقى لحجم الجهد المبذول، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال نسب تحصيل هته الأجهزة لقروضها الممنوحة.

وتعكس نسبة التحصيل في الإطار العام، مدى نجاح المشاريع الممولة في تحقيق عوائد كافية لتغطية تكاليفها ونفقاتها وتخطيها مرحلة الخطر والتعثر، فضلا عن كفاءة المرافقة الفعالة للمقاول التي تؤطره الوكالة، ونجاح سياسة التحصيل المنتهجة من طرفها كما تعطي صورة عن آفاق عمل المؤسسات المانحة للتمويل وواقع نشاطها مستقبلا.

أولا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تبسة: عملت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الولاية ووفق آليات ودية على تحصيل مستحقاتها المقدمة وفق التمويل الثنائي أو الثلاثي وبلغت نسبة التحصيل إلى غاية بداية سنة 2017، 41 % من إجمالي التمويل الممنوح، الأمر الذي أدى إلى دخول الوكالة مرحلة تحصيل مستحقاتها عن طريق القانون أين تم تحويل العديد من الملفات على السلطات القضائية والتي بلغ عدد 41 مؤسسة استوفت معها الوكالة كافة الأساليب الودية، كما أعطيت مؤخرا فرصة أخرى لأصحاب المشاريع في الوكالة أين تمت إعادة جدولة ديونهم عن طريق البنوك العمومية.

ثانيا-الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بولاية تبسة: عمل الصندوق على تحصيل مستحقاته المقدمة وفق التمويل الثلاثي وبلغت نسبة التحصيل إلى غاية بداية سنة 2017، 63،63 % من إجمالي التمويل الممنوح، وبعد استيفاء شروط هذه المرحلة دخلت الوكالة مرحلة تحصيل مستحقاتها عن طريق القانون أين تم تحويل العديد من الملفات على السلطات القضائية. وتعتبر نسبة التحصيل منخفضة نوعا ما يفسرها عدم جدوى المشاريع وتعثرها وعدم قدرتها على السداد، أو عدم قدرة الوكالة على تحصيل مستحقاتها.

ثالثا-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة: يوضح الجدول الموالي نسب التحصيل الخاصة بكل نوع من التمويل.

الجدول رقم (04): نسب تحصيل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الخاصة بكل نوع من التمويل

نوع التمويل	نسبة التحصيل
تمويل بمبلغ 27.000	%40
تمويل بمبلغ 100.000	%12
تمويل بمبلغ 40.000	%15
تمويل من 100.000 إلى 1.000.000	%40

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

الملاحظ من الجدول السابق تدني نسب تحصيل الوكالة للتمويل الممنوح الأمر الذي يفسره العديد من العوامل منها عدم وضوح ونجاعة سياسة التحصيل المتبعة وجديتها حيث أن نسبة كبيرة من المقترضين تتعامل مع القروض المصغرة على أساس أنها منح وليست قروض لنقص المعلومات المقدمة من طرف الموظفين في هذا المجال. فضلا عن غياب الرقابة والمتابعة حتى تضمن الوكالة أن القروض الممنوحة صرفت في الغرض الذي طلبت من أجله.

تتفاوت نسب التحصيل من وكالة إلى أخرى، حيث سجل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أعلى نسبة تحصيل إلا أنها تبقى نسب متدنية مقارنة مع حجم التمويل الممنوح، في ظل غياب وعي الافراد بالقوانين والأنظمة التي تأطر عملية

التمويل أو الفهم الخاطئ لها، وتعثر المشاريع وعدم قدرتها على السداد نتيجة قصور عملية المرافقة وعدم سلامة قرار منح التمويل، وفشل دراسات الجدوى في ظل عدم وضوح سياسات التحصيل وعدم صرامتها.

الخاتمة

تعتبر المقاولاتية الطريقة الفعالة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل بدورها البنية التحتية السليمة للاقتصاد، وعملت الجزائر وفق مجموعة من الآليات الحكومية إلى تفعيل مساهمة دور القطاع الخاص في توليد الدخل وتخفيض معدلات البطالة عن طريق الدعم الموجه لهذا القطاع، وعلى الرغم من أن التمويل يمثل العائق الأول لنجاح الاستثمارات ودفع عجلة التنمية ، إلا أن التجربة الجزائرية أثبتت أنه في وجود التمويل وغياب بعض العناصر الفاعلة كالوعي الاستثماري لدى الأفراد، والثقافة المقاولاتية وغياب الرقابة والمرافقة الفعالة والتوجه الصحيح والأهداف غير الواضحة تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة إن لم تزد الوضع سوءا أكثر مما كان عليه.

وعلى الرغم من أن ولاية تبسة ولاية زراعية وصناعية بامتياز إلا أن آليات دعم المقاولاتية المذكورة سابقا ركزت على قطاعي النقل والخدمات دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنطقة الحدودية، كما ساهم قصور الموظفين القائمين على هته الوكالات كما وكيفا في تدني نسبة التحصيل كنتيجة لعدم خضوع قرار منح التمويل لأدنى المعايير والشروط الآزمة من حيث القدرة على السداد، شخصية العميل، المهارات والكفاءات، والعوامل المحيطة. وتبقى هذه الأجهزة ورغم أهميتها في توفير التمويل الازم للأنشطة الاستثمارية، آليات حكومية لتسيير سياسات اجتماعيه أكثر منها اقتصادية، أبعدتها هذه الأخيرة عن الهدف الفعلي من إنشاءها وهو إنجاز مشاريع خاصة فردية قادرة على النمو والاستمرار وخلق القيمة المضافة.

نتائج الدراسة: يمكن إدراج بعض نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- استفادت ولاية تبسة على غرار باقي الولايات الجزائرية وعبر وكالات تمويل المقاولاتية على حصص هامة من الدعم والقروض كانت كفيلة لإنشاء عدد مهم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تطوير التنمية المحلية من خلال خفض نسبة البطالة واستحداث مناصب عمل دائمة في الولاية ودعم دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية.
- ساهمت القروض الممنوحة من طرف وكالات دعم المقاولاتية على مستوى الولاية بنسبة ما في إعطاء فرصة لمن لا دخل لهم في تطوير ذاتهم والخروج من دائرة الفقر، لكن سياسة التحصيل غير المرنة المتبعة أضعفت من قدرتهم في الابداع والتطوير.
- لا تخضع طريقة منح القروض على مستوى وكالات دعم المقاولاتية بالولاية لمعايير تعكس منح القرض لمن هو بحاجة إليه فعلا، بل تخضع لشروط متجانسة لكافة المشاريع أين لا تتم دراسة شخصية العميل قدرته على السداد وفق أليات الاستعلام الائتماني المتبعة في البنوك مثلا.
- عدم توافر موظفي وكالات دعم المقاولاتية كما وكيفا أضعف من سلامة القرار الائتماني المتخذ، فضلا عن صعوبة مرافقة ومراقبة كل المشاريع مما يفتح مجال لحدوث الأخطاء والثغرات لأن المقاولين ليسو على رقابة دائمة في ظل عددهم الكبير.
- إن نقص تكوين القائمين على منح التمويل في هته الوكالات وعدم إلمامهم بالهدف الأساسي لها وخططها المسطرة، جعل منهم يعتبرونها واسطة لنقل أموال الحكومة في ظل وجود مجموعة من الشروط التي تغيب عن المعايير الأساسية لمنح

الائتمان، وبالتالي يبعدها عن هدفها الأساسي وهو تعزيز الإنتاج وخلق القيمة المضافة، فضلا عن إنتاج من هم قادرين على الحصول على قرض وإدارة عمل خاص قادر على تحقيق المنفعة لهم وللاقتصاد الجزائري.

- إن تعثر المشاريع الممولة في هذا الإطار يضعف من زيادة المداخيل الجبائية على مستوى الولاية في المدى المتوسط والطويل، مما ينعكس سلبا على التنمية المحلية، فضلا عن ضياع فرصة استثمار هذه الأموال في مشاريع مربحة وضياع جزء من مدخرات المجتمع.

- ان غياب التطبيق الفعلي للأساليب الردعية نتيجة عدم سداد الأقساط أو إعادة جدولتها لأسباب مقنعة وتأخرها ساهم بشكل كبير في انخفاض نسب التحصيل المسجلة في الوكالات.

توصيات الدراسة: مما سبق ومن أجل دعم وتفعيل أداء مؤسسات دعم المقاولاتية في الجزائر عموما وفي ولاية تبسة تحديدا، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة احترام معايير منح التمويل المحددة وعدم التجاوز في منح التمويل، واحترام قدرة المقاول المادية والنفسية على الاستدانة والسداد، وتحمل مسؤولية إنشاء مشروع وتطويره. لتقليل نسبة خطر عدم السداد وتعثر المشاريع وإفلاسها.

- ضرورة تفعيل مبدأ التدرج في منح التمويل وتشديد الرقابة الميدانية للتأكد من نسب التقدم في إنجاز المشروع خطوة بخطوة حتى تكون هناك كفاءة في العملية التمويلية تعمل على ضمان حقوق الهيئة الممولة وصاحب المشروع.

- ضرورة تفعيل آليات الرقابة والمرافقة والتكوين للعملاء في مختلف مراحل عملية التمويل، مما يؤدي إلى خفض نسب التعثر فضلا عن إيجاد حلول مسبقة لانشغالات المقاولين تساهم في تطوير مشاريعهم.

- ضرورة القيام بدراسات تحدد طبيعة المشاريع الواجب تمويلها حسب خصائص كل منطقة، فعلى سبيل المثال تقليص منح التمويل في مجال النقل في الولايات الحدودية حتى لا يتم استغلالها في الأطر غير القانونية وهو حال ولاية تبسة أين كان النقل من أهم القطاعات المدعمة.

- من الضروري تكوين الموظفين والقائمين على عملية منح التمويل خاصة في الجانب القانوني، حتى لا يصبحون مجرد وسطاء يقدمون الدعم لكافة الأفراد، لكن تفعيل دورهم في توجيه الوكالات نحو أهدافها الحقيقية المهمشة وتقديم التمويل لمن تتوفر فيهم الشروط الآزمة.

- استحداث آليات تقييم نشاط الوكالات الداعمة للمقاولاتية في المدى القصير، المتوسط والطويل أين يتم تصحيح الاختلالات والتوجه أكثر للإنجاز الفعلي للمشاريع المنتجة.

- إدراج صيغ التمويل الإسلامي ضمن الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات دعم النشاط المقاولاتي في الجزائر كالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع والمساقاة والمرابحة والمزارعة وغيرها من الصيغ التمويلية الإسلامية التي تضفي كفاءة أكثر سواء للمؤسسة أو المقاول، والتي تحضى بقبول اجتماعي أكثر.

الهوامش والمراجع:

[1]-الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، مذكرة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص : 03.

[2] - المرجع السابق، ص:06.

[3] - Hernandez (E-M), **L'entrepreneuriat approche théorique**, L'harmttan, France, 2001, p : 14.

[4] - Vestreate.T**, Entrepreneuriat modélisation du phénomene revue de l'entrepreneuriat**, vol1, n° : 1, 2001.

[5]- خذيري توفيق، حسين بن طاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5و6 ماي 2013.

[6]- المرجع السابق، ص:05.

[7]- منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، 18 و19 أفريل 2012، ص:05.

[8]- دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)**، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص:03.

[9]تبسة على موقع ويكيبيديا على https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A8%D8%B3%D8%A9

[9] -الرابط الالكتروني :

[10]- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[11]- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

[12]- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.